

## لا للساحة ولا للورقة

### بقلم الياس بجاني

#### مسؤول لجنة الإعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

تعرضنا لملامة الكثيرين عندما عارضنا بشدة ممشاة الماشين وركوب موجة المطبلين وناقري الدفوف والصدور يوم خرق الدستور وجيء بالعهد اللحودي. وقلنا للذين عجزوا عن فهم صلابة وشفافية مواقف التيار الوطني الحر بأننا لا نعارض أشخاص ومواقفنا لا تتغير بتغيير الحكام طالما لم يتغير الواقع الاحتلالي برمته وتعود الحرية والديموقراطية ومعهما القرار الحر والسيادة غير المنقوصة. أما كون سيد العهد جاء من المؤسسة العسكرية التي أعتبرها اللبنانيون دائماً خشبة الخلاص فلن يغير الواقع المفروض وها هي البلاد ما زالت تسير مجبرة في منحى انحداري وعلى كافة الصعد. هذا ورغم الهالة التي ما زال يحاط بها العهد من قبل النافخين في أبواق الشقيقة والضاربين بسيفها فقد أثبت خلال سنته الأولى أنه امتداد للعهد الذي سبقه مع بعض التغيير في الأسلوب وليس في الجوهر.

في خطاب القسم حمل سيد العهد، اليمين اللبناني، وزر حرب الآخرين وبرأ سوريا مدعياً بأنها باب الأمن والأمان، وبذلك قلب المعايير وتكرر لدماء الآلاف من الشهداء الذين قدموا أنفسهم على مذبح الوطن دفاعاً عنه في وجه الأطماع السورية. هذا وكرت سبحة مواقف العهد المشابهة والضاربة بكل القوانين والحقوق والثوابت والأعراف وما أكثرها. أما محاولات تصوير سيد العهد بالمنقذ فقد فشلت وباتت الحقائق جلية لمن يريد أن يرى دون خوف ولنا الدليل في مهزلة الإصلاح الإداري وفرمان القانون الانتخابي والصلاحيات اللامحدودة للصدر وحامل الأختام الوزير ميشال المر وفي تفشي الجريمة، (جريمة قتل كل ٤٨ ساعة طبقاً لتصريح للعميد ريمون اده)، وفي الفقر المدقع والوضع الاقتصادي الانحداري وهجره الشباب وكبت الحريات وإيقاء الجنوب جرحاً نازفا وربط مصيره بأرض الغير وفي غط الطرف عن مئات المعتقلين اعتباطاً في السجون السورية والمحاكمات الجائرة لأبناء الجنوب واضطهاد الوطنيين وتطول القائمة وكل ما فيها يثبت صحة مواقف التيار ودقة توقعاته. أما آخر هرطقات العهد فهي تخوين كل لبناني يطالب بانسحاب الجيش السوري من لبنان، وفي هذا السياق أمطرت سماء بيروت مؤخراً عشرات التصريحات المؤيدة للاحتلال السوري وذلك في أعقاب إرسال ١٢ عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي في ٢٤ آذار/٢٠٠٠ رسالة مفتوحة للرئيس الأميركي طالبوه فيها بالضغط على نظيره السوري خلال اجتماعهما في جنيف لسحب جيشه المحتل ومخابراته من لبنان والتفريد بينود اتفاق الطائف. كما طالبت الرسالة بتنفيذ القرار الدولي ٥٢٠ وبضرورة احترام الإدارة الأميركية لسيادة واستقلال لبنان

وحدة أراضييه. يشار هنا إلى أنه سبق الرسالة الأميركية هذه مطالبة كل من غبطة البطريرك صفير والعميد ريمون اده والتيار الوطني الحر والقوات اللبنانية والدكتور البير مخيبر وغيرهم الكثير بانسحاب القوات السورية من لبنان لأن مبرر وجودها سينتفي مع اكتمال الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب والبقاع الغربي.

تصريحات متولي الحكم والنافخين ببوق الشقيقة تفجرت بعد ساعات قليلة على قيام وزير الدفاع السوري بزيارة مفاجئة لبيروت واجتماعه بعدد كبير منهم، وأول الغيث جاء من قصر بعدا حيث أعتبر سيد العهد أن المطالبة بانسحاب الجيش السوري نعمة تتكرر بدوافع إسرائيلية، فيما أعتبر الباكون الأمر خيانة ومؤامرة لزعة الأمن والوفاق وإلى آخر معزوفة الكلام اليبغائي الذي مجه اللبنانيون. ووصل الأمر بهم حد اتهام أعضاء مجلس النواب الأميركيين ال ٢ بالصهيونية، علما أن هؤلاء وطبقاً لرئيس المعهد الأميركي اللبناني هم من أنصار القضية اللبنانية ونواة تضم أكثرية في مجلسي الشيوخ والنواب. وفي سياق رده على أصحاب الألسنة الخشبية هؤلاء قال رئيس المعهد الدكتور دانيال ناصيف: "على المسؤولين في بيروت من أصحاب الرؤوس الحامية الكف عن استعمال هذه التصريحات المعادية للسامية في زمن السلام والمصالحات الإقليمية". التيار الوطني الحر في بيان له تناول هذا الموضوع قال: "إن النعمة التي تتكرر هي نعمة اتهام الحالة الوطنية اللبنانية بالصهيونية وذلك في كل مرة تستطيع هذه الحالة من التعبير عن نفسها على المستوى الدولي، إنه التقليد المتبع في لبنان منذ عشر سنوات وليس فيه ما يثير استغراب أحد، لكن ما يدهش حقاً هو كيف أن رئيس الدولة المفترض به أن يكون مؤتماً على سيادة لبنان واستقلاله لا ينتفض إلا ليكون على رأس المعارضين على المطالبة بخروج جيش الاحتلال السوري معتبراً أن المطالبة "ضغطاً على سوريا ولبنان"!!!! إن دل هذا الواقع على شيء فعلى الإمساك السوري المحكم بكافة المؤسسات الدستورية وحال الارتهان الكامل للقرار الوطني اللبناني".

إن لبنان الأمة رائدة لن يستعيد كرامته وسيادته وقراره الحر طالما بقي جندي غريب واحد على أرضه أكان إسرائيلياً أم سورياً لا فرق، ومن لا يطالب بانسحاب الجيوش الغربية من لبنان لا يستحق أن يحمل جنسيته. علماً أن تعداد القوى العسكرية اللبنانية حالياً يقارب المائة ألف وهي قادرة بمفردها على بسط سلطة الدولة على كافة المناطق بما فيها الجنوب بعد تحرره من الاحتلال الإسرائيلي. ليعلم من يهمله الأمر أن المطالبة بسحب الجيش السوري وغيره من القوى الغربية وتطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٤٢٥ و ٥٢٠ لا تحدها ولا تملي وتيرتها رغبة متولي حكم بيروت، ولا تهديدات الشقيقة بإشعال نار الفتنة، بل إرادة الشعب اللبناني الراض لاحتلالات كافة. إن لبنان ليس ساحة ولا ورقة لسوريا أو لغيرها، بل أمة عاصرت التاريخ ولها هويتها وكرامتها وحضارتها ونضال شعبها سيستمر حتى النصر.